



مستبعدون

حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية .

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة .

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2018

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجترار في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2018

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 31/1383/2019

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org



صورة الغلاف: ألفت محمد الناصري، لديها إعاقة بصرية منذ أصابها برصاصة طائشة، وهي مستلقية على سريرها في خيمة حيث تعيش مع أسرتها في مخيم صبر، في محافظة لحج، 12 يونيو/حزيران 2019، ووصفت لمنظمة العفو الدولية تفاصيل رحلة النزوح الشاقة التي قطعها للهرب من العنف في بلديها في تعز.

© Amnesty International



منظمة العفو
الدولية

1. ملخص

يُعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الفئات التي تعاني من التهميش أثناء النزاعات المسلحة والأزمات. ورغم الدعوات المتزايدة لتحسين سُبل إدماجهم في برامج المساعدات الإنسانية، فما زالوا يواجهون عقبات كبيرة في نيل حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم، وما زالوا مُستبعدين من المشاركة والتمثيل الفعّالين في عمليات اتخاذ القرار. ويُذكر أنه في حالات النزاعات الطويلة، من قبيل النزاع في اليمن، والذي تصفه الأمم المتحدة بأنه يمثل أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، فإن من شأن الاضطرابات في الخدمات المختلفة، بما في ذلك خدمات الصحة والتعليم، فضلاً عن الأعباء التي تفوق قدرة المساعدات الإنسانية، أن تترك أثراً مضاعفاً على الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولا تتوفر حالياً بيانات يُعتمد بها عن الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، بما في ذلك عدد هؤلاء الأشخاص؛ إلا إن بيانات "منظمة الصحة العالمية"، والتي تستند إلى تقديرات عالمية، تشير إلى وجود حوالي أربعة ملايين ونصف مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن. وبالنظر إلى النزاع المستمر هناك، فمن المحتمل أن يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك. وقد أدى النزاع في اليمن، الذي دخل عامه الخامس، واتسم بارتكاب انتهاكات جسيمة وجرائم مؤثمة بموجب القانون الدولي، إلى مقتل آلاف الأشخاص، وإصابة عشرات الآلاف، وتشريد ملايين الأشخاص، كما أصبح 80 بالمئة من سكان اليمن في حاجة لمساعدات إنسانية.

وقد بحثت منظمة العفو الدولية تأثير النزاع في اليمن على الأشخاص ذوي الإعاقة من الأطفال والنساء والرجال، من خلال توثيق تجارب من يعيشون في مناطق النزوح، وكذلك من يعيشون في المجتمع الأوسع. وتبيّن الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية مدى التحديات الجسيمة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، وهي تحديات تتفاقم أحياناً من جراء تداخل عدة عوامل مثل النوع الاجتماعي والسن والأصل، بما في ذلك عقبات في نيل الخدمات الصحية والتعليمية وفرص عمل جيدة على قدم المساواة مع الآخرين. وتواجه المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات جمة في سعيها لتوفير الخدمات الأساسية الملحة، وذلك بسبب التأخير في صرف الاعتمادات المالية والاستقطاعات من هذه الاعتمادات التي يفترض أن تحصل عليها تلك المنظمات من الهيئات الحكومية المختلفة. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة ممن يعيشون في مناطق النزوح تحديات خاصة، بما في ذلك مشاكل في الفرار من العنف، ومشاكل في الوصول إلى المساعدات، بالإضافة إلى ظروف العيش غير الملائمة، والتي تؤدي إلى إهدار كرامتهم الأصلية، من قبيل المرافق الصحية التي يتعذر لهم الوصول إليها.

وتستند النتائج التي توصلت لها منظمة العفو الدولية إلى البحوث التي أجرتها خلال بعثة ميدانية إلى جنوب اليمن في يونيو/حزيران 2019، وكذلك إلى بحوث أجريت عن بُعد، بما في ذلك مقابلات عبر الهاتف أجريت خلال الفترة من مايو/أيار إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وقد ركزت البحوث على محافظات عدن ولحج وأبين، بينما لم تمنح السلطات القائمة في صنعاء لباحثي المنظمة الاذن بزيارة المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقد أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع 96 شخصاً، ووثقوا كيف أثرت الحرب على قدرة 53 شخصاً من ذوي الإعاقة، باختلاف أنواعها، على نيل حقوقهم والتمتع بها على قدم المساواة مع غيرهم. وشملت المقابلات أشخاصاً من ذوي الإعاقة، وأقارب أشخاص من ذوي الإعاقة، وأعضاء في منظمات معنية بذوي الإعاقة، ومدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين

مستبعدون

معاونة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن

منظمة العفو الدولية

وموظفين في مجال المساعدات الإنسانية. وقد توصلت المنظمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة الذين وُثقت حالاتهم من خلال العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة، وقادة المجتمعات المحلية.

وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بعثت منظمة العفو الدولية برسالتين إلى كل من "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في عدن وحكومة اليمن، تضمنتا ملخصاً للنتائج التي خلصت إليها المنظمة بالإضافة إلى طلب معلومات وإيضاحات ذات صلة. ولقد استلمت منظمة العفو الدولية إيضاحات من "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 3,65 مليون يمني قد اضطروا إلى الرحيل عن ديارهم للفرار من العنف، وإلى العيش كنازحين. وقد وصف النازحون من الأشخاص ذوي الإعاقة رحلات النزوح الشاقة والمتكررة بحثاً عن الأمان وعن فرص أفضل لسبل العيش، وكان أغلب الأشخاص من ذوي الحركة المحدودة يسافرون بدون أدوات مساعدة، من قبيل الكراسي المتحركة أو العكاز، يُضطرون إلى الاعتماد على أفراد عائلاتهم وعلى أحبائهم لكي يحملونهم. وهناك حالات أدت فيها رحلة النزوح إلى تفاقم إعاقة الشخص ذي الإعاقة أو إلى إصابة أشخاص آخرين بإعاقات. وهناك حالات تُرك فيها بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث فصلوا عن عائلاتهم وسط حالة الفوضى المصاحبة للفرار، أو لأن الرحلة كانت من المشقة بحيث يصعب على الشخص ذي الإعاقة أن يواصلها. فعلى سبيل المثال، اضطرت سيدة، وسط حالة الفوضى المصاحبة للفرار وبسبب انشغالها بابنها المراهق ذي الإعاقة البدنية والذهنية، إلى ترك زوجها، ذي الإعاقة النفسية الاجتماعية، مقيداً داخل منزل الأسرة في تعز.

وتتسم الأوضاع في المخيمات وغيرها من مواقع النازحين داخلياً، والتي يصل إليها النازحون في نهاية رحلتهم، بأنها أقل مما ينبغي بكثير. وبالرغم من الجهود المشكورة التي تبذلها الهيئات والمنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة لملايين اليمنيين، فلم يتم بعد إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشير النتائج التي توصلت لها منظمة العفو الدولية إلى وجود ثغرات في عمليات المساعدات الإنسانية، من بينها التأكد من أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنهم الوصول إلى المرافق في مخيمات النازحين داخلياً على قدم المساواة مع الآخرين، ويمكنهم تسلم المعونات بسهولة، وكذلك المشاركة في إدارة المخيمات. ويُعد الافتقار إلى بيانات جيدة بخصوص الإعاقة من المشاكل الجوهرية في تنفيذ عملية مساعدات إنسانية شاملة. فلم يتمكن العاملون في مجال المساعدات الإنسانية في اليمن حتى الآن من جمع بيانات كافية مُصنّفة حسب نوع الإعاقة تتماشى مع المعايير الموصى بها عالمياً، بما في ذلك تلك المعايير التي التزم بها هؤلاء العاملون. ومن شأن الافتقار إلى بيانات جيدة مُصنّفة حسب نوع الإعاقة ومدى شدتها، وكذلك عدم وجود بيانات كافية مُصنّفة حسب العمر، وخاصة بالنسبة لكبار السن، أن يقوّض تنفيذ عملية مساعدة إنسانية فعّالة وشاملة.

وفي جميع مواقع النازحين داخلياً التي زارتها منظمة العفو الدولية، كانت أوضاع السكن والمرافق تحدُّ من قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على رعاية أنفسهم، مما يهدر خصوصيتهم وكرامتهم المتأصلة. فلم تكن هناك مراحيض مُخصّصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولم تكن هناك مقابض أو مقاعد متحركة تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة استعمال المراحيض، والتي بُنيت على ارتفاع بحيث لا يتيسر لمستخدمي المقاعد المتحركة الوصول إليها. وفي جميع الحالات عملياً التي وثقتها المنظمة، كان يتعيّن على الأشخاص ذوي الإعاقة الاعتماد على أفراد من عائلاتهم وأقاربهم لمساعدتهم على الذهاب إلى المراحيض، وقال كثيرون منهم إنهم يغتسلون داخل خيامهم.

وفيما يتعلق بتوزيع المساعدات، وجدت منظمة العفو الدولية أنه كان يتعيّن على معظم النازحين من ذوي الإعاقة الاعتماد على أفراد من عائلاتهم لتسلم المساعدات. وفي غياب نظام لتسليم المساعدات مباشرة للنازحين في محل إقامتهم، كان الأشخاص من ذوي القدرة على الحركة المحدودة أو المعدومة يواجهون صعوبات في الوصول إلى المساعدات، سواء كانت تُسلم خارج المواقع أو في نقاط التوزيع داخل المخيمات، لأن ذلك يتطلب منهم أو من أحد أفراد العائلة مساعدتهم على التوجه إلى أماكن التوزيع هذه.

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة، سواء أكانوا من النازحين أم من غيرهم، مشقةً في الحصول على أدوات مساعدة ملائمة تتسم بالجودة، من قبيل الدراجات الثلاثية، والكراسي المتحركة، والعصي، والعكاكيز، وأجهزة المساعدة السمعية، والأطراف الصناعية التعويضية. ويرجع ذلك في بعض الأحيان إلى عدم القدرة المادية، أو لعدم معرفة أولئك الأشخاص بآماكن الحصول على مثل هذه الأدوات. وفي المخيمات، تتسم الكراسي المتحركة، والتي تُقدم بشكل عشوائي ودون تدريب أو تأهيل، بأنها غير ملائمة للمناطق ذات التضاريس الوعرة، وعادةً ما تكون من نوعية رديئة، ولا تُسهّل الاعتماد على النفس والاستقلالية بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يجعل كثيرين منهم مضطرين للبقاء داخل خيامهم. وقد قال أحد الأطباء من مركز الأطراف في عدن، وهو المركز الوحيد من نوعه في جنوب اليمن، إن المركز غير مُجهّز حالياً لتقديم أطراف صناعية تعويضية خفيفة الوزن، كما إنه يفتقر إلى الخبرات اللازمة لتقديم أطراف تعويضية مخصصة لأنشطة معينة بالنسبة للأطفال دون سن العاشرة، وإنه لا يمكنه سوى تقديم أطراف تعويضية لأغراض تجميلية. وتُعد الأدوات المساعدة والأطراف الصناعية التعويضية أساسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش حياةً نشطة ومستقلة.

وقد صادف نحو نصف الأشخاص ذوي الإعاقة الذين فحصت منظمة العفو الدولية حالاتهم مجموعةً متنوعة من العقبات في سعيهم للحصول على الخدمات الصحية. وتمثلت أبرز عقبتين أمام الحصول على الرعاية الطبية في عدم القدرة على تحمل تكاليف الرعاية الصحية، ومشقة قطع مسافة طويلة للذهاب إلى مراكز الخدمة الصحية والعودة منها. وكان من بين المشاكل الأخرى عدم توفر سبل الوصول إلى معلومات تتعلق بالصحة.

وفي المخيمات، ذكر الذين أُجريت معهم المقابلات أن أحوال الخدمات الصحية تتسم بعدم الانساق، وبالتعاقب عن اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحويل المرضى إلى المرافق الصحية، وبالافتقار إلى المتابعة، وبأن أغلبها يتركز في المناطق الحضرية. ففي حالة الرغبة في مقابلة طبيب متخصص والحصول على علاج ملائم، كان يتعين على النازحين داخلياً، بما في ذلك من لديهم حركة محدودة، مغادرة المخيم والسفر إلى أقرب بلدة أو مدينة للوصول إلى أطباء متخصصين. وذكرت الأغلبية الساحقة ممن أُجريت معهم مقابلات أن التكاليف تمثل عائقاً أساسياً أمام الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، سواء أكانت تكاليف السفر إلى المرافق الصحية الموجودة في المناطق الحضرية أو تكاليف الخدمات الصحية والعلاج.

ويمكن القول بشكل أعم أن الحرب الحالية قد خلّفت آثاراً غير متناسبة على الأشخاص ذوي الإعاقة ممن يعتمدون على الدعم الحكومي لتغطية تكاليف الخدمات الصحية والتعليم. وبالرغم من النزاع الحالي، فهناك وزارات حكومية وصناديق وطنية قائمة من قبل تتولى الأمور المتعلقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، و"صندوق الرعاية الاجتماعية"، و"صندوق رعاية وتأهيل المعاقين".

ومن المفترض أن تُوجه أموال من "صندوق رعاية وتأهيل المعاقين" لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات المعنية بهم، وذلك لتغطية تكاليف شتى، منها، على سبيل المثال، تكاليف تنقل الطلاب من ذوي الإعاقة، وتكاليف مُدرسيهم، والتكاليف المتعلقة بالرعاية الصحية. ومن المفترض أن يتلقى الصندوق حوالى نصف دخله من الرسوم الجمركية التي تدفعها المؤسسات الخاصة والعامّة. ومع ذلك، فما زال الصندوق يواجه صعوبات في الموارد منذ عام 2015، وفقاً لما ذكرته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. فسبب النزاع، اضطرت كثير من المؤسسات اليمينية إما إلى تخفيض إنتاجها، وإما إلى وقف أعمالها بشكل كامل، مما جعلها غير قادرة أو غير راغبة في دفع الرسوم الجمركية. وكان من شأن عدة عوامل، مثل تقسيم أراضي اليمن بين السلطات المتنافسة القائمة بحكم الواقع الفعلي، وضعف المؤسسات الحكومية التي تباشر أعمالها بالكاد أو نقلها إلى مواقع أخرى، والانهباء الاقتصادي، وتفشي انعدام القانون، أن تساهم أيضاً في عدم انتظام الموارد المالية.

وأدى وقف الدعم المالي المقدم من الحكومة، في بعض الحالات، إلى تدهور الحالة الصحية لشخص من ذوي الإعاقة. ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت والدة صبي يبلغ من العمر 14 عاماً ويعاني من الشلل الدماغي، إن انقطاع المساعدات التي اعتادت أن تتلقاها اضطرها إلى عدم استكمال جلسات العلاج الفيزيائي لابنها، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى انتكاسه رغم التحسن البدني الملحوظ الذي تحقق بعد تلك الجلسات.

مستبعدون

معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن

منظمة العفو الدولية

وتشير البحوث إلى أنه مع تواتر موجات العنف، أصبحت أعراض المعاناة النفسية تظهر على حوالي ثلث أطفال اليمن، كما شهد البالغون في منتصف العشرينات من العمر أكثر من 10 نزاعات داخلية. وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال أشخاص من ذوي الإعاقات النفسية وأفراد من عائلاتهم إنهم لا يعرفون إلى أين يتوجهون أو كيف يتحملون تكاليف العلاج النفسي. وخلال زيارة إلى "مستشفى الأمراض النفسية" في عدن، وجد الباحثون مساحات شاسعة من المستشفى في حالة مزرية، حيث تنتشر فيها رائحة البول، بشكل نفاذ؛ كما كانت حوائط العنابر الأساسية ملطخة بالبراز.

وبالإضافة إلى المعاناة النفسية والمعنوية، كان العديد من الأطفال من ذوي الإعاقة، الذين وُثِّقَت حالاتهم، يدرسون في المدارس ولكنهم توقفوا بعد بداية الحرب. وذكر الأهالي عدة أسباب لذلك، من بينها التأخر في وصول المساعدات الحكومية للمساعدة في تغطية تكاليف النقل، وتوقف هذه المساعدات، وعدم انتظام البرامج التعليمية للأطفال ذوي الإعاقة أو إغلاقها بشكل كامل. أما بالنسبة لمن يعيشون في المخيمات، لم يبد أن المدارس الموجودة في المواقع، وهي محدودة العدد بطبيعة الحال، بها عدد من المدرسين الذين تتوفر لديهم إمكانيات أو طرق تدريس تلائم الطلاب من ذوي الإعاقة.

ويؤثر الفقر بشكل غير متناسب على الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي اليمن، حيث يعاني الاقتصاد من الانهيار بسبب الحرب، ازداد كثير من الأشخاص، الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية، فقراً على فقر. ففي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، قال بعض ذوي الإعاقة وأفراد عائلاتهم إنهم يتكبدون مشقة في تحمل التكاليف المتعلقة بالإعاقة، وتغطية النفقات التي لا غنى عنها، مثل نفقات حقّاضات البالغين والأغذية الخاصة. وفي إحدى الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية دفعت الصائقة الاقتصادية عائلة شخص من ذوي الإعاقة إلى جعله يتسول على أحد الطرق السريعة لكي تزيد دخلها، وهو أمر لم يكن يفعل قبل الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة في اليمن من عدم توفر فرص العمل لهم على قدم المساواة مع الآخرين. فقد ذكر بعض الذين أجريت معهم مقابلات أن القوانين التي تنص على تخصيص حصص معينة من الوظائف للأشخاص ذوي الإعاقة لا تُنفذ نظراً لعدم وجود أجهزة إدارية تباشر عملها أثناء الحرب.

ولم تفي حكومة اليمن، باعتبارها من الدول الأطراف في "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، بالتزاماتها في تقديم الدعم الضروري، بما في ذلك الاعتمادات المالية المهمة للغاية، للأشخاص ذوي الإعاقة وللمنظمات التي تقدم لهم بعض الخدمات. كما يجب عليها أن تفعل كل ما في وسعها لتسهيل عمل الهيئات والمنظمات الإنسانية، وتحسين التعاون معها للتأكد من أن برامج المساعدات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الفئات المهمّشة، ولا تنطوي على التمييز ضدهم.

وبمجرد انعقاد مجلس النواب اليمني (البرلمان) يتعيّن على حكومة اليمن مراجعة القوانين والسياسات بما يكفل إدراج التزامات اليمن بموجب "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة". ويجب على حكومة اليمن أن تكفل استشارة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعّال، وإشراكها بشكل أساسي في أية عمليات ومفاوضات لإحلال السلام مستقبلاً، وكذلك في مرحلة الإعمار في أعقاب النزاع.

ويجب على الحكومات المانحة، من جانبها، زيادة المساعدات إلى العمليات الإنسانية في اليمن وضمان الوفاء بالتعهدات في ذلك الصدد، وضمان قيام المنظمات الإنسانية بإشراك أشخاص من ذوي الإعاقة في تنفيذ عمليات المساعدات، عن طريق وضع معايير قياسية وتقارير بخصوص مدى التقدم في أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي إشراكهم.

وينبغي على الهيئات والمنظمات الإنسانية الوفاء بالتزاماتها بتحسين إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الإنسانية المتعلقة بالنزاع بضمان عدم تجاهل أي شخص في اليمن. ويجب أن تُنفذ بشكل ملموس المعايير التي تكفل شمول العمليات الإنسانية وخلوها من التمييز. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تعطي الهيئات والمنظمات الإنسانية في اليمن الأولوية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على اختلاف أنواعها في إدارة المخيمات والتجمعات، وفي صنع القرار، وفي إعداد وتنفيذ برامج

المساعدات والإشراف عليها. ومن الضروري ألا يستمر الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، وفي غيره من مناطق النزاعات والأزمات، في تحمل أعباء الحواجز المادية والسلوكية المترسِّخة.

2. نتائج وتوصيات

يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة في اليمن للخطر على وجه الخصوص وسط النزاع الدائر هناك، والذي ما زال مستمراً منذ أربع سنوات، واتسم بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي من جانب جميع أطراف النزاع. ويواجه هؤلاء الأشخاص صعوبات مضاعفة في الفرار من العنف، وفي العيش في مناطق النزوح، كما تعترضهم عقبات إضافية في نيل الخدمات الأساسية اللازمة لصحتهم وسلامتهم وحمايتهم. وليس من الواضح عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن، ولكن ثمة تقديرات تشير إلى أن عددهم يتراوح ما بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين ونصف المليون، ويُحتمل أن يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك بالنظر إلى الحرب الدائرة هناك.

وفي مخيمات النازحين، تبذل منظمات وهيئات المساعدات الإنسانية جهوداً كبيرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة، فتعمل على إقامة مواقع جديدة وتحسين مرافق البنية الأساسية. إلا إن ثمة ثغرات لا تزال قائمة في التعامل مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبيتها. ومن بين المشاكل التي لوحظت في المواقع التي زارتها منظمة العفو الدولية مشاكل تتعلق بمكان وتصميم المراحيض، بما يجعل من المتعذر على ذوي الإعاقة استعمالها، وكذلك المشاكل المتعلقة بكيفية توزيع المساعدات، والتي جعلت كثيرين من الأشخاص ذوي الإعاقة يعتمدون بشكل كامل على عائلاتهم.

وبشكل عام، فإن من حق الأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على رعاية صحية وخدمات تعليمية ذات مستوى جيد وشامل، بما في ذلك أثناء النزاعات. ولكن، بالرغم من القوانين المحلية القائمة والاستراتيجيات المتعلقة بالإعاقة، فقد تقاعست حكومة اليمن، وهي من الدول الأطراف في "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، عن توفير أشكال الدعم الأساسية، بما في ذلك الاعتمادات المالية الضرورية، إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى المنظمات التي تقدم لهم الخدمات اللازمة لحياتهم وكرامتهم. وتمثل التكاليف المالية، وبعْد المسافة عقبات كبرى في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وتواجه العائلات، التي وقع كثير منها في هوة الفقر، صعوبات جمة لتلبية الاحتياجات الأساسية من قبيل العلاج الطبي والحقّاضات. كما تتضاءل بشكل كبير فرص العمل أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، نظراً لتدمير عدد من مراكز التأهيل المهني التي اعتادت تدريبهم، وعدم تنفيذ القوانين التي تكفل توظيف حصص محددة منهم.

وإذا كانت بحوث منظمة العفو الدولية قد ركّزت على وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في جنوب اليمن، فإن المقابلات مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذين نزحوا من المناطق الخاضعة لسيطرة "الحوثيين"، وكذلك مع العاملين في مجال المساعدات الإنسانية والعاملين الصحيين قد أشارت إلى وجود نمط مشابه من الانتهاكات في محافظات الشمال، وخاصة فيما يتصل بتأثير الحرب على سبل الحصول بشكل متكافئ على الخدمات والبرامج المتعلقة بالتعليم والصحة والإعداد والتأهيل، وكذلك على الدعم النفسي الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير الحرب على الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات الشمال هو موضوع يستحق مزيداً من البحث والدراسة.

ويجب على أطراف المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، أن تضمن عدم تجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن. وبالرغم من تركيز المجتمع الإنساني بشكل متزايد على مبادئ الشمول وعدم التمييز، فإن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لم تُمنح الأولوية منذ بداية الاستجابة للنزاع. وهناك المزيد الذي يجب عمله لضمان تحويل تلك المبادئ إلى أفعال ملموسة. ويجب معالجة الثغرات القائمة بما

يكفل احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم وسط هذا النزاع الذي طال أمده، وما نشأ عنه من أزمة إنسانية.

التوصيات

دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة جميع أطراف النزاع في اليمن إلى إبداء الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الكف عن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، والهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية. ويجب على هذه الأطراف اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند تنفيذ عملياتها العسكرية لتجنب الإضرار بالمدنيين، بما في ذلك توجيه تحذيرات فعّالة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المدنيين من ذوي الإعاقة. كما يجب على أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لمعالجة آثار الهجمات، بما في ذلك توفير ملاجئ وطرق للإخلاء يكون الوصول إليها واستخدامها ميسراً للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب على هذه الأطراف أن تسمح بدخول هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على وجه السرعة وبدون عقبات لأغراض إنسانية، حتى يتسنى لها تقديم المساعدة للمدنيين المحتاجين في شتى أنحاء اليمن. وقد كان من أسباب تأجيج النزاع إمداد جميع أطراف النزاع بالأسلحة والمساعدات العسكرية بشكل مباشر وغير مباشر. ولهذا، دعت منظمة العفو الدولية جميع الدول التي تمد، أو تدرس إمداد، أي طرف من أطراف النزاع في اليمن بالأسلحة أن توقف فوراً عمليات نقل الأسلحة إلى أن يثبت أنه لم يعد هناك خطر كبير في أن تُستخدم هذه الأسلحة لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني في اليمن.

وبالإضافة إلى ذلك، تتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية لمعالجة المسائل المحددة الواردة في التقرير الحالي:

توصيات موجّهة إلى حكومة اليمن

- إجراء تقييم شامل لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي أن يُصمم أي تقييم على نحو يتيح جمع بيانات مُصنّفة بغرض التحديد الدقيق للمسائل المتعلقة بالإعاقة، وبمشاركة كاملة وتعاون كامل من الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.
- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات والسياسات، بما في ذلك "القانون رقم 2 لسنة 2002 بشأن صندوق رعاية وتأهيل المعاقين"، وجعل القوانين والسياسات في اليمن متماشية مع نموذج الحقوق الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليه في "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة".
- ضمان إدراج معايير التيسير والنماذج العالمية المتعلقة بذوي الإعاقة في جميع التشريعات والسياسات والبرامج المتصلة بإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات، وذلك بمشاركة فعّالة وأصيلة من الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.
- تعزيز التدابير التي تكفل استشارة المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعّال وأصيل وإشراكها بشكل أساسي في وضع وتنفيذ وتقييم القوانين والسياسات والميزانيات وفي أية مفاوضات بخصوص عملية السلام مستقبلاً، وإمداد تلك المنظمات باعتمادات مالية بصورة مستمرة وشفافة.
- ضمان حصول "صندوق رعاية وتأهيل المعاقين" على الاعتمادات المالية التي يُفترض أن يتلقاها من الهيئات العامة والخاصة.
- ضمان قيام "صندوق رعاية وتأهيل المعاقين" بتوزيع المخصصات على المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الجهات المستفيدة على وجه السرعة وبشكل عادل ونزيه.
- تسهيل عمل الهيئات والمنظمات الإنسانية، بما في ذلك من خلال ضمان قيام "الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين" بالتوسط على نحو فعّال، وبحل المشاكل في حالات المنازعات على الأراضي، وضمان عدم بناء مواقع النازحين داخلياً أو توسيعها على أراضٍ متنازع عليها.
- تحسين التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بما يضمن أن تشمل برامج المساعدات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المُهمّشة وألا تنطوي على التمييز ضدهم.

مستبعدون

معاونة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن

منظمة العفو الدولية

- ضمان وصول المساعدات الإنسانية للأشخاص ذوي الإعاقة غير المسجلين في مخيمات النازحين داخلياً، ممن يقيمون في مناطق عشوائية وفي مجتمعات مضيقة.
- ضمان تقديم معلومات بصيغ ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، فيما يتعلق بالخدمات الأساسية المتاحة.
- ضمان أن تكون الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة على مستوى من الجودة مماثل للرعاية المقدمة لغيرهم، وضمان أن تكون متاحة وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم.
- ضمان أن تكون جميع أشكال الرعاية والخدمات الصحية قائمة على أساس الموافقة الطوعية والمبنية على علم بالعواقب من جانب الأفراد المعنيين، واتخاذ خطوات للابتعاد عن السياسات والممارسات التي تتيح الإيداع القسري للأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية وإنشاء مرفقات للرعاية المجتمعية لذوي الإعاقة بصورة تتماشى مع قانون حقوق الإنسان.
- تحديد الثغرات الموجودة في خدمات الرعاية الصحية المتخصصة، وإيلاء الأولوية لتعيين مهنيين طبيين للتغلب على هذه الثغرات.
- تسهيل سبل التعليم على قدم المساواة للأطفال ذوي الإعاقة على اختلاف أنواعها، عن طريق تدريب المعلمين وتسهيل الوصول إلى الصفوف المدرسية في المدارس العامة لهؤلاء الأطفال بشكل كامل. وضمان ألا تكون التعقيبات الإدارية عائقاً أمام نيل التعليم على قدم المساواة، وذلك بتسهيل إجراءات التسجيل والقيود لمن تنقصهم وثائق من الأطفال والعائلات.
- تحسين الوعي العام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبمبادئ الإدماج وعدم التمييز، بما في ذلك من خلال حملات تستهدف المعلمين وأصحاب الأعمال، والتصدي للصور النمطية الضارة ولوصمة العار ولتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توجيه دعوة إلى "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" لزيارة البلاد.
- ضمان توفر فرص العمل على قدم المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال تنفيذ السياسات الحالية بشأن تنظيم المشروعات، وتوفير التدريب المهني الملائم، وتسهيل إجراءات الحصول على قروض.

توصيات موجّهة إلى هيئات ومنظمات المساعدات الإنسانية

- البحث بجدية في إجراء مزيد من التصنيف للبيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تشمل نوع الإعاقة ومدى شدتها، بالإضافة إلى بيانات أكثر دقة عن المراحل العمرية لكبار السن (على سبيل المثال، تقسيم المراحل العمرية على النحو التالي: 50-59، 60-69، 70-79، 80-89، 90 سنة فأكثر). وضمان جمع بيانات نوعية عن العقبات التي تعترض إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بإجراء دراسات أعمق عن سبل الحصول على الخدمات وعن مشاركة ذوي الإعاقة.
- تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، على اختلاف نوع الإعاقة، في إدارة شؤون المخيمات وفي إعداد وتنفيذ ومراقبة برامج المساعدات. وإشراك المنظمات التي تمثلها الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن في البرامج الإنسانية.
- ضمان أن يتمكّن الأشخاص ذوو الإعاقة من الوصول إلى المرافق الأساسية، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية والحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، وذلك بالنظر إلى الخبرات والرؤى المتوفرة لديهم بخصوص كيفية تلبية احتياجاتهم. ويشمل ذلك إقامة مرافق جديدة أو تحديث المرافق القائمة مع إيلاء الاهتمام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان توفر الاحتياجات الضرورية، بما في ذلك المساكن والمدارس والمرافق الصحية. وضمان أن يكون اختيار المواقع الجديدة على نحو يكفل إعمال تلك الحقوق منذ البداية.
- ضمان أن تُوفّر للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة سبل الحصول على معلومات عن الخدمات الموجودة في المخيمات، مثل خدمات الرعاية الصحية، وتوزيع الغذاء وخطط الإخلاء، وذلك من خلال مواد سهلة الفهم أو وسائل تواصل ملائمة.
- ضمان إنشاء آليات شاملة لتسليم المعونات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان تيسر وصولهم إلى المساعدات، بما في ذلك اتباع نظام لتسليم المساعدات لهم مباشرةً في محل إقامتهم. وإضفاء الطابع الرسمي على شبكات المتطوعين القائمة، وإنشاء شبكات جديدة لمساعدة الأشخاص ذوي

مستبعدون

معاونة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن

منظمة العفو الدولية

الإعاقة ممن يرغبون في تسلّم المساعدات بأنفسهم، وضمان أنهم لا يعتمدون بشكل كامل على عائلاتهم.

- إجراء إشراف دقيق على برامج المساعدات لضمان عدم تجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة، عن طريق التأكد من أن إعداد البرامج ونُظْم البيانات تتماشى مع المعايير الدولية بخصوص إدراج المسائل المتعلقة بالإعاقة في العمل الإنساني.
- إجراء إشراف دقيق على توفير سبل التحاق الأطفال ذوي الإعاقة على قدم المساواة بمدارس شاملة وسهل الوصول إليها في المخيمات، وتسهيل وصولهم إلى مدارس خارج مواقع المخيمات إذا اختاروا ذلك. والتأكد من أن هذه المدارس لا ترسخ عزل أو إقصاء الأطفال ذوي الإعاقة.
- إجراء رصد دقيق لحالات العنف بسبب النوع الاجتماعي ضد النازحات من النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وضمان وجود آليات فعّالة للإبلاغ عن هذه الحالات وطلب الإنصاف. وضمان توفر معلومات عن هذه الآليات للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وضمان انتفاعهن على قدم المساواة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- ضمان حصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وخاصة من يتعاملون بصفة يومية مع المجتمعات المتضررة، على تدريب ملائم ومنتظم بشأن حقوق ذوي الإعاقة على اختلاف أنواعها، وذلك استناداً إلى المبادئ الواردة في "اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" والمبادئ الإنسانية المتعلقة بالمشاركة وعدم التمييز.
- الإشراف على النظام الصحي الحالي المتعلق بإحالة المرضى للمرافق الصحية، وكذلك إمكانية الوصول إلى نظم التأهيل المتوفرة للنازحين من ذوي الإعاقة، وذلك لضمان المتابعة الملائمة.

توصيات موجّهة إلى مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

- ضمان أن تشمل أية قرارات بشأن الوضع في اليمن تسليط الضوء على أحوال الأشخاص ذوي الإعاقة، وطلب تحديثات دورية عن أوضاعهم.
- زيادة عمليات الرصد وتقديم تقارير مفصلة عن أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن وأثناء الأزمات بصفة عامة، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2475.

توصيات موجّهة إلى الدول المانحة (بما في ذلك اليابان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)

- زيادة المساعدات للعمليات الإنسانية في اليمن بشكل كبير، وضمان الوفاء بالتعهدات في ذلك الصدد.
- ضمان قيام المنظمات الإنسانية بإشراك أشخاص من ذوي الإعاقة في عمليات المساعدات، عن طريق وضع معايير قياسية وتقارير بخصوص مدى التقدم في أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي إشراكهم.
- تعزيز التعاون الدولي مع حكومة اليمن وتقديم مساعدات دولية لها في إعداد وتنفيذ برامج ترمي إلى أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

منظمة العفو الدولية
حركة عالمية لحقوق
الإنسان عندما يقع ظلم
على أي إنسان فإن الأمر
يهمنا جميعاً.

مستبعدون

حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن

دخل الصراع في اليمن عامه الخامس واتسم بارتكاب انتهاكات جسيمة وجرائم مؤتمّة بموجب القانون الدولي. ويمكن القول بشكل أعم أن الحرب الحالية قد خلّفت آثاراً غير متناسبة على الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع 96 شخصاً، ووثّقوا كيف أثّرت الحرب على قدرة 53 شخصاً من ذوي الإعاقة، منهم 31 نازحون من الأشخاص ذوي الإعاقة، على نيل حقوقهم والتمتع بها على قدم المساواة مع غيرهم.

وتبيّن الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية مدى التحديات الجسيمة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، بما في ذلك عقبات في نيل الخدمات الصحية والتعليمية وفرص عمل جيدة على قدم المساواة مع الآخرين. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة ممن يعيشون في مناطق النزوح تحديات خاصة، بما في ذلك مشاكل في الفرار من العنف، ومشاكل في الوصول إلى المساعدات، بالإضافة إلى ظروف العيش غير الملائمة، والتي تؤدي إلى إهدار كرامتهم الأصلية، من قبيل المرافق الصحية التي يتعذر لهم الوصول إليها.

ويجب على الحكومات المانحة ضمان قيام المنظمات الإنسانية بإشراك أشخاص من ذوي الإعاقة في تنفيذ عمليات المساعدات. وينبغي على المنظمات الإنسانية الوفاء بالتزاماتها بتحسين إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات الإنسانية المتعلقة بالنزاع بضمان عدم تجاهل أي شخص في اليمن. ويجب أن تُنفذ بشكل ملموس المعايير التي تكفل شمول العمليات الإنسانية وخلوّها من التمييز.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

